

كَوْنُكَ وَاحِدٌ،

مَوْطِنٌ وَاحِدٌ

الْمَنْظُورِ الْبِهَائِيِّ لِإِعَادَةِ صِيَاغَةِ عِلَاقَةِ الْبَشَرِيَّةِ بِعَالَمِ الطَّبِيعَةِ

إِنَّ عَالَمَ الطَّبِيعَةِ بِرَوْعَتِهِ وَعَظَمَتِهِ يُعْطِي بَصَائِرَ قِيَمَةٍ فِي صَمِيمِ الإِعْتِمَادِ المُتَبَادِلِ بَيْنَنَا وَبَيْنِهِ.

فَبِدَايَةِ مِنَ العُلَافِ الجَوِّيِّ بِأَسْرِهِ وَوُضُوعًا إِلَى أَدَقِّ الكَائِنَاتِ حَجْمًا، يَعْضِدُ لِنَاكِمٍ يَعْتَمِدُ أَيَّ كَائِنٍ حَيٍّ عَلَى عَدَدٍ لَا يُحْصَى مِنَ الكَائِنَاتِ الأُخْرَى، وَيُظْهِرُ أَيْضًا أَنَّ عَدَمَ التَّوَازُنِ فِي نِظَامٍ وَاحِدٍ لَهُ آثَارُهُ عَلَى بَاقِي الأنْظُمَةِ المُتَرَابِطَةِ الأُخْرَى.

"إِنَّ وَجْهَ الأَرْضِ عِبَارَةٌ عَنِ
شَبْرٍ وَاحِدٍ وَوَطْنٍ وَاحِدٍ
وَمَقَامٍ وَاحِدٍ، فَتَجَاوَزُوا عَنِ
الإِفْتِخَارِ المُسَبَّبِ
لِلإِخْتِلَافِ. وَتَوَجَّهُوا إِلَى مَا
هُوَ عِلَّةُ الإِتْفَاقِ"

حَضْرَةُ بِهِاءِ اللّهِ

وَلِأَنَّ البَشَرِيَّةَ تُكَوِّنُ جُزْءًا أَسَاسِيًّا فِي هَذَا النِّظَامِ الأَعْظَمِ
وَتَعْتَمِدُ عَلَيْهِ بِصُورَةٍ كَبِيرَةٍ، فَإِنَّهَا تُوَجِّهُ مُفَارَقَةً لَهَا عَوَاقِبَ
تَزْدَادُ أَضْرَارَهَا يَوْمًا بَعْدَ يَوْمٍ. فَمِنْ وَجْهَةٍ، تَمْتَلِكُ البَشَرِيَّةُ قُوَّةَ
لِصِيَاغَةِ العَالَمِ بِأَسْرِهِ لَا نَظِيرَ لَهَا فِي التَّارِيخِ، بَلَّ وَأَسَاءَهُ البَعْضُ
بِالْأَنْثُرُوبُوسِينَ (نِظَامًا جُيُولُوجِيًّا مُقْتَرَحًا يَبْدَأُ مِنَ الحِقْبَةِ الَّتِي
شَاهَدَتْ بِدَايَةِ التَّأثيرِ الهَائِلِ لِلبَشَرِ عَلَى جُيُولُوجِيَّةِ الأَرْضِ
وَأَنْظُمَتِهَا السَّبِيئَةِ)، وَهَذِهِ القُوَّةُ دَلِيلٌ وَاضِحٌ لِقُدْرَاتِنَا وَإِمْكَانَاتِنَا
المُجْتَمِعَةِ عَلَى الإِبْدَاعِ وَالإِبْتِكَارِ، وَدَلِيلٌ أَيْضًا لِإِمْكَانَاتِنَا الكَامِنَةِ
وَاللَّا مُنْتَاهِيَّةِ فِي الطَّرِيقِ أَمَامَنَا. وَلَكِنْ مِنْ وَجْهَةٍ أُخْرَى، إِنَّ
لَمْ تَخْضَعْ هَذِهِ القُوَّةُ بِالإِهْتِمَامِ المُدْرُوسِ، بَلْ عَلَى العَكْسِ
إِنْصَاعَتْ لِأَوْلِيَاةٍ تَجَاهَلَتْ الخَيْرَ المُشْتَرَكِ فِي الحَاضِرِ

والمُسْتَقْبَلِ، فَإِنَّ نَفْسَ هَذِهِ القُوَّةِ سَتُؤَدِي إِلَى عَوَاقِبٍ لَنْ تُؤَثِّرَ فِي العَالَمِ بِأَسْرِهِ فَحَسْبُ، بَلَّ قَدْ تُكُونُ تِلْكَ
العَوَاقِبُ مَبْرَمَةً.

وَكَأَنَّ أَصْبَحَتِ التَّأثيرَاتِ الجَسِيْمَةِ لِتَجَاوُزَ حُدُودَ الكَوَكَبِ ظَاهِرَةً بِشَكْلِ مُتَصَاعِدٍ، كَالتَّغْيِيرِ المُنَاخِي وَفُقْدَانِ التَّنَوُّعِ
الجَوِّيِّ وَالتَّلَوُّثِ وَالتَّدهُورِ البيئيِّ، فَكَذَلِكَ أَجْبَرَتِ البَشَرِيَّةَ عَلَى تَطْوِيرِ عِلَاقَاتٍ نَاصِبَةٍ وَمُتَعَاوِنَةٍ وَبِنَاءِ بَيْنِ
شُعُوبِهَا وَبَيْنَتِهَا الطَّبِيعِيَّةِ.

قَدْ تَقَدَّمَ التَّفْكِيرُ فِي القَضَايَا السَّبِيئَةِ بِصُورَةٍ مَلْحُوظَةٍ مُنذُ مُؤْتَمَرِ الأُمَمِ المُتَّحِدَةِ عَامَ ١٩٧٢ وَالَّذِي كَانَ حَدَثًا بَارِزًا
لِنِقَاشِ بِيئَةِ الإِنْسَانِ. فِي نِصْفِ القَرْنِ المَاضِي، بَرَزَ التَّقَدُّمُ المُحَرِّزُ سِوَاءَ فِي المَجَالَاتِ العِلْمِيَّةِ أَوْ القَانُونِيَّةِ أَوْ

المؤسّساتية كسببًا يدعو إلى الثّقة ومصدرًا للتّفاؤل. ولكن اليوم، أصبحت ترّجمة هذه الزيادة في الفهم إلى أفعال بحاجة إلى سرعة أكبر ومدى أوسع. وأصبحت التّغيرات الشّاملة في تنظيم وإدارة الشّؤون البشريّة أمرًا لازمًا ووجوديًا وضروريًا يستحيل تجنّبه. والسؤال الذي يطرح نفسه أمام شعوب وقيادات العالم هو إذا كان ما يجب القيام به سيكون نابعا من اختيارات مقصودة وواقية، أم سيكُون مفروضًا علينا من الدّمار والمُعانة التي سننتجُ عن زيادة الإنهيار البيئي المتصاعد.

" هل هناك أيّ عمل في
هذا العالم أسمّى من خدمة
الخير العام؟ ... لا ورّبي
المعبود "

متّرجم من الكتابات البهائية
المقدّسة



الوصاية على عالم الطبيعة

يُجَاسِ البَشَرُ مُسْتَوَى مِنَ التَّأثيرِ على عَالَمِ الطَّبِيعَةِ فَرِيدًا عَنِ تَأثيرِ سائرِ المَخْلوقاتِ الحَيَّةِ والتي تَقطنُ الكوكبِ. في بَعْضِ الأحيانِ بَررَ هذا التَّأثيرِ وَجْهَةٌ نَظَرٌ تَميلُ إلى الهَيَمَنَةِ والسَّيْطَرَةِ على الطَّبِيعَةِ مَدْعومَةً بِمفاهيمِ لِتَمَلُّكِ والسِّيادَةِ. مَعَ إزديادِ أَعْدادِ الأَشْخاصِ المُدْرِكينَ لِلإِرتِباطِ المُتبادِلِ بينَ البَشَريَّةِ والبيئَةِ، بَلَّ وِاعْتِمالِ الأوْلى على الأَخيرَةِ، فَقدَ تَقَبَّلوا أَيْضًا أَنَّ تَأثيرَنا القَرِيدَ يَحْمِلُ في طَيَّاتِهِ الإِترامًا وَوِاجِبًا حَثِمِيًّا لِلإِهْتِمالِ بالبيئَةِ وحمايَتِها.

يَأْتِي كُلُّ مِثَالٍ إلى هذا العالَمِ كَوَدِيعَةٍ في أمانةِ المُجتمَعِ الإنسانيِّ. فَكُلُّ مِثَالٍ في هذا العالَمِ مُعْتَمِدٌ على الآخِرينَ، وَتَبَعًا، كُلُّ مِثَالٍ يَحْمِلُ جِزْءًا مِنَ مَسْئولِيَةِ إِصلاحِ المُجتمَعِ والكوكبِ الَّذي نَعْتَمِدُ عليه. وهذا الإِحساسُ بِالوصايةِ لا يَهْدِفُ إلى تَجَاهُلِ وَقَعِ البَشَريَّةِ على عَالَمِ الطَّبِيعَةِ. فالإِحتِياجُ الدائمُ إلى المَوارِدِ الطَّبِيعِيَّةِ أَساسِيٌّ لِحِفْظِ وَلِتَقَدُّمِ الحضارةِ الإنسانيَّةِ. وإِنِّما يَكُونُ الهَدَفُ هو تَوَجِيهِ هذا التَّأثيرِ بِرُشْدٍ وإِبداعٍ وَشَفَقَةٍ.

وَبينما نَحْنُ نَتَعَلَّمُ عَنِ أَفضَلِ الطَّرِيقِ لِإِستِخدامِ المَوادِّ الخامِ المُسْتَخْرَجةِ مِنَ الأَرْضِ وأَساليبِ تَسْخِيرِها لِلِمَصْلَحةِ العامَّةِ، لَأَبْدُ وَأَنَّ نَكُونُ على وَعْيٍ بِطُرُقِ تَفْكيرِنا تِجاهَ مَصدَرِ بَقائِنا. وأَيْضًا يَجِبُ على مُمَارساتِنا أَنَّ تَعْكِسَ حَقِيقَةَ أَنَّ ثَرواتِ الأَرْضِ وَعِناصرِها الباهِرةِ مِلْكٌ مُشْتَرَكٌ لِجَمِيعِ البَشَرِ وَيَسْتَحِقُّونَ حِصَّتَهُمُ مِنْها بِعَدْلِ وإِنْصافٍ. وَمِنَ الصَّرورِيِّ أَنَّ تُظْهِرَ إِختِياراتِنا على كُلِّ مُستوياتِ صِناعَةِ القَراراتِ مَنظورًا مُتَعَدِّدِ الأَجِالِ يَصَعُ في الإِعتِبارِ إزديهارِ سُكَّانِ الأَرْضِ في المُستقبَلِ. ففِي هَذِهِ الفِترَةِ المُصْطَرِبةِ مِنَ تارِيخِ البَشَريَّةِ، أَصَبَحَ صَرورِيًّا أَنَّ تَزْدادَ تَقْوِيَةَ جُهودِنا بِالْحِكْمَةِ وَحُسْنِ التَّقْدِيرِ الناتِجِانِ عَنِ الإِزديادِ في التَّضجِ.

إنسانية واحدة في وطن عالمي واحد

من خلال رؤية واسعة تشمل العالم بأسره، لا يمكن أن نرى البشرية إلا من خلال منظور شعب واحد يعيش في وطن عالمي واحد. فالوعي بهذه الوحدة والذي يظهر من خلال العلاقات العادلة يُشكل الأساس الوحيد الذي يُمكن بناء المجتمعات المستدامة عليه.

يحتفل كل شعب، بطريقته الخاصة، بالجمال اللا متناهي والبهّي للطبيعة. فعادات كل ثقافة تُقدّم التقدير اللائق لهذا التراث الثمين والذي لا يدعم الإحتياجات العضوية للأفراد فحسب، بل والحِصال السامية للروح أيضًا. فمهمة بناء عالم مُستديم ومزدهر تحوي في طياتها الوعد بإيجاد نُقطة لا تتجد فيها المجهودات المشتركة فحسب، بل وأيضا الإحتفالات المبهجة.

إن إقرارنا بوحدة البشرية لا يعني فقدان التنوع في أساليب التعبير أو الثقافات أو المؤسسات الاجتماعية. فمبدأ الوحدة يحوي في ثناياه مفهوم التنوع وهو أساسي ويُقرّقه بالتأكيد عن التطابق. ففي عالم الطبيعة، تزدهر الأنظمة من خلال تفاعلات عناصر على درجة كبيرة من التنوع مع بعضها البعض، حيث تكون الإختلافات بين هذه العناصر سببًا في تحسين الكيان العمومي بأسره، وتُعزّز قُدرة تحمّل النظام ككل.

مهمة بناء عالم مُستديم ومزدهر تحوي في
طياتها الوعد بإيجاد نُقطة لا تتجد فيها
المجهودات المشتركة فحسب، بل وأيضا
الإحتفالات المبهجة.



تَرَى فِي الشُّعُونَ الْإِنْسَانِيَّةِ أَنَّ التَّنَوُّعَ فِي الْفِكْرِ وَالْخَلْفِيَّةِ وَالْإِتْجَاهِ مُتَسَاوٍ فِي الْأَهْمِيَّةِ. وَمِنْ خِلَالِ التَّفَاعُلِ بَيْنَ الرُّؤْيِ وَالنَّجَارُثِ الْمُخْتَلِفَةِ تَتَأَسَّسُ دَرَجَةٌ أَعْلَى مِنَ الْحَقِيقَةِ تُؤَدِّي إِلَى إِكْتِسَابِ الْبَصَائِرِ. وَعَلَى الْعَكْسِ فَإِنَّ الْوَفْرَةَ الرَّائِدَةَ فِي وُجْهَاتِ النَّظَرِ الْمُتَمَثِّلَةِ، كَوُجْهَةِ نَظَرِ الْإِعْتِمَادِ الْمَفْرُطِ عَلَى مَصْدَرٍ طَبِيعِيٍّ وَاحِدٍ، يُمَكِّنُ أَنْ تُعْرَضَ النِّظَامُ بِأَكْمَلِهِ لِلخَطَرِ وَيُصْبِحَ عَرْضَةً لِلإِنْهِيَارِ.

إِنَّا بِحَاجَةٍ دَائِمَةٍ إِلَى الْمُسَاهِمَاتِ الْمُتَّحِدَةِ وَذَاتِ التَّنْسِيقِ الْعَالِيِّ مِنْ عَدَدٍ مُتَزَايِدٍ مِنَ الْمَجْتَمَعَاتِ حَتَّى تَتِمَّكَنَ مِنْ إِسْتِرْجَاعِ تَوَازُنِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْبَشَرِيَّةِ وَعَالَمِ الطَّبِيعَةِ. وَأَيُّ إِفْتِرَاضٍ بِأَنَّ إِحْدَى الْمَجْمُوعَاتِ مُمَيَّزَةٌ عَنِ مَجْمُوعَةٍ أُخْرَى بِسَبَبِ الْجِنْسِيَّةِ أَوْ الْعِرْقِ أَوْ الثَّرْوَةِ أَوْ أَيِّ صِفَةٍ أُخْرَى لَنْ يُسَبِّبَ إِلَّا مَحَوِّ الْأَوَاصِرِ الْمَطْلُوبَةَ لِتَأْسِيسِ الْوَحْدَةِ فِي الرَّأْيِ وَدَعْمِ الْعَمَلِ الْمُنَسَّقِ. فَالشُّعُورُ بِالِاخْتِلَافِ عَنِ الْآخِرِينَ دَائِمًا مَا يُضْعِفُ الرَّغْبَةَ فِي الْعَمَلِ مِنْ أَجْلِ الصَّالِحِ الْعَامِ سِوَاءَ كَانَ الْعَمَلُ إِجْتِمَاعِيًّا أَوْ بَيْئِيًّا.

لَقَدْ عَانَتِ الْبَشَرِيَّةُ كَثِيرًا فِي فَهْمِهَا لِلتَّنَوُّعِ أَثْنَاءَ جَهُودِهَا فِي بِنَاءِ الْوَحْدَةِ وَتَأْسِيسِ إِحْتِرَامِ الْجُزْءِ وَحِمَايَتِهِ مِنْ خِلَالِ الْإِعْتِمَادِ عَلَى قُوَّةِ الْكُلِّ الْمَشَارِكِ. وَتَمَنَّنَا الْوِلَايَةُ عَلَى عَالَمِ الطَّبِيعَةِ طُرُقًا فَعَالَةً لِتَأْسِيسِ التَّوَافُقِ بَيْنَ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ الْمَتَدَاخِلَةِ.

تَمَكِينُ أَنْصَارِ التَّغْيِيرِ البِنَاءِ

يَسْتَحِقُّ كُلُّ سُكَّانِ الأَرْضِ فِرْصَةَ الاسْتِمْتَاعِ بِثَمَارِ مَجْتَمَعِ عَالَمِي يَتَقَدَّمُ بِتَنَاغُمٍ مَعَ عَالَمِ الطَّبِيعَةِ. وَلِبِنَاءِ مَجْتَمَعٍ كَهَذَا، يَجِبُ تَمَكِينُ الأَفْرَادِ فِي كُلِّ مَكَانٍ لِيُسَاهِمُوا فِي العَمَلِيَّاتِ البِنَاءِ الهَادِفَةِ إِلَى تَأْسِيسِهِ. وَإِذَا يُصْبِحُ بِنَاءُ القُدْرَةِ لَدَى الأَفْرَادِ وَالجَمَاعَاتِ وَالمُؤَسَّسَاتِ لِلْمُسَاهِمَةِ الفَعَّالَةِ فِي التَّغْيِيرِ المَبْدَلِ عُنْصُرٌ لَا غِنَى عَنْهُ فِي العَمَلِ البِئِي الحَيَوِيِّ.

هَذَا، عَلَى مُسْتَوَى الفَرْدِ، يَعْني تَأْسِيسَ عَدَدٍ مِنَ القُدْرَاتِ المُتَدَاخِلَةِ العِلْمِيَّةِ مِنْهَا وَالتَّقْنِيَّةِ وَالجَمَاعِيَّةِ وَالأَخْلَاقِيَّةِ وَالرُّوحَانِيَّةِ. فَمِنَ المَحْتَمِّ أَنْ يَمْتَلِكَ الأَفْرَادُ فِهْمًا لِلأَفْكَارِ وَمَعْرِفَةً بِالحَقَائِقِ وَخِبْرَةً بِالطَّرِيقِ وَالمَهَارَاتِ وَالتَّوْضُوحَاتِ الصَّرُورِيَّةَ لِتَأْسِيسِ أَمْطَاتٍ أَكْثَرَ رُشْدًا وَدَيْمُومَةً لِحَيَاةِ الفَرْدِ وَالمُجْتَمَعِ.

أَمَّا عَلَى مُسْتَوَى الجَامِعَاتِ المَحَلِيَّةِ، فَبِنَاءُ القُدْرَةِ يَعْني الإِثْرَاءَ وَالتَّشْكِيلَ الوَاعِي لِلتَّقَاةِ. فَيَقَعُ عَلَى عَاتِقِ المَجْتَمَعِ تَحْدِيدِي إِشْءَاءِ بِيئَةٍ إِجْتِمَاعِيَّةٍ يَمْكَنُ فِيهِ مَزْجُ إِخْتِيَارَاتِ الأَفْرَادِ، وَمُضَاعَفَةُ قُوَاهِمِ وَإِظْهَارِهَا فِي إِطَارِ عَمَلٍ جَمَاعِي وَاحِدٍ، وَيَعْرِضُ أَيضًا تَعَايِيرًا رُوحَانِيَّةً رَاقِيَّةً لِلرُّوحِ الإِنْسَانِيَّةِ يَسْتَدِلُّ عَلَيْهَا بِالأَسَالِيبِ الجَدِيدَةِ لِتَرْتِيبِ شُؤُونِ المَجْتَمَعِ.

وَمِنَ الصَّرُورِيِّ أَيضًا الإِهْتِمَامُ بِتَقْوِيَةِ هِيَآكِلِ المُؤَسَّسَاتِ. فَالْحَاجَةُ سَتَكُونُ صُرُورِيَّةً لِمُؤَسَّسَاتٍ عَلَى كُلِّ المُسْتَوِيَّاتِ لَهَا قُدْرَاتٌ تَكُونُ بِمَثَابَةِ قَنَوَاتٍ تَتَدَفَّقُ مِنْ خِلَالِهَا طَاقَاتُ الأَفْرَادِ وَالجَمُوعَاتِ لِخِدْمَةِ الصَّالِحِ العَامِ.

"عَلَيْنَا أَنْ نَضَعَ فِي كُلِّ حِينٍ أُسَاسًا
جَدِيدًا وَنَصْنَعُ صَنِيعًا بَدِيعًا وَنَرُوجُهُ
لِسَعَادَةِ البَشَرِ."

(مَتْرَجَمٌ مِنَ الكِتَابَاتِ البِهَائِيَّةِ المَقْدَسَةِ)

إنّ الوقائع البيئية الملحة تتطلّب من البشرية دمجًا مُتزايدًا في الخبرة بين المبدأ والفعل، مُكتسبًا لخبراته من عمليّة مَهجِيّة هدفها التقدّم. ومن الضّروري إتخاذ حُطوات بِناءة في أسرع وقتٍ من خلال الأنظمة الحالية، وبالرغم عن ضَعفها، وفي نفس الوقت، توضع الأساسات التي تعكس التماذج الجديدة للفهم ولها القدرة على تلبية مُتطلّبات عصرنا الحالي بشكلٍ أفضل، رهن التطبيق. ومن أجل الوصول إلى هذه الغاية، تمّ طرح الكثير من الإقتراحات عبّر هذه الوثيقة ولعزّض الاستكشاف، حافظها تلك الأوقات التي لم تتخيّل الجامعة العالميّة عالمًا أفضل فحسب، بلّ حتّى بادرت بالعمل والسير في طُرُقٍ لم تسلكها من قبل. إنّ مثل هذه الخبرات العمليّة تمنح البصائر حول ما يمكن الوصول إليه عندما يتمّ السماح للإجراءات الضّروريّة والتوافقيّة بالسُمُو عن الآراء السائدة التي تُعيق الحركة في اتجاه التغيير البتاء.

فأحد وسائل تعزيز مبدأ وحدة الإنسانية هو إنشاء آليات تقوم بتقييم التأثيرات العالميّة للسياسات المحليّة. فعلى سبيل المثال، تقوم هيئة استشاريّة دوليّة مُتفقّ عليها بتقييم تلك التأثيرات عبر الحدود الوطنيّة وتقدّم إقتراحات بالتعديل أو الرجوع عن سياسة ما حسب ما يتطلّب الأمر.

وفي ظلّ الهياكل الحالية تُصبح تقويّة الإطار القانوني المرتبط بعالم الطبيعة سببًا لزيادة التناعُم بين التّنوُّع الحيوي والمناخ والأنظمة البيئية وهو ما سيؤفّر أيضًا أسسًا أقوى لإدارة مُشتركة لِكوكب الأرض. فصمّ الهياكل الحاكمة بهذه الطّريقة هو في مُتناول الجامعة الدوليّة، وسُتقدّم التجارب السّابقة، سواء كانت تتدبّم بالتقدّم أو عانت من الإخفاقات، أسسًا قيّمة يُمكن التعلّم منها. فهنا تُصبح الجهود اللازمة لزيادة الاتساق بين مجالات حفظ السلام والتوسُّط وحقوق الإنسان وإعادة التعمير والتنمية طويلة الأمد (مثلًا من إنشاء هيكل بناء السلام للأمم المتّحدة إلى جدول الأعمال الجديد المقترح للسلام)، كلها تحمل دُرُوسًا أولية حول شكل عمليّة التنسيق بين الجهود ذات الصّلة.

الإجماع على خطوات العمل

سوف يتطلّب نقل البشريّة إلى علاقة أكثر استدامة وأنسجامًا مع العالم الطبيعي إجماعًا قويًا وقابلًا للتنفيذ، إلى جانب إرادة جماعية حول مبادئ رئيسية ستشكل منها شؤون المجتمع الدولي. وبالفعل تمّ خلق مستوى من الاتفاق حول مبادئ تأسيسية مثل الإدارة والتضامن والعدالة. لكن مثل هذه المثل لم تترسخ بعد باعتبارها الأساس المقبول للعمل الجماعي العالمي.

فإبتقار وجود خطط قومية كافية لإنقاص معدلات انبعاث الكربون حسبما سُجّل في معاهدة باريس عام ٢٠١٥ وحتى الآن هو مثال واضح يجب أخذه بعين الاعتبار. فهنا تشير هذه الفجوة بين الخطاب والعمل إلى تحدٍ أعمق، ألا وهو أنّ مبادئ مُرتبطة بالاستدامة البيئية لم يتمّ عزسها بعمق كافٍ في الوعي الجماعي لتتشكّل بها إختيارات وسلوكيات الأمم.

فإجماع إستتب بحق لا يظهر بالإسم والتعريف على ورقٍ فحسب، وإنما يظهر من خلال العمل المنسق والمتعاون، فمَحَكه الأفعال وليست الأقوال. هنا يُساعد الإلتزام القويّ بالقيم والمبادئ الرئيسية على المستوى الدولي، القادة الوطنيين والمحليين في التغلّب على الحواجز التي تنشأ لا محالة في تنفيذ التغييرات اللازمة. ويوضّح هذا الإلتزام للدول المبرر لتزويد بعضها البعض بالموارد اللازمة لتنفيذ الإتفاقيات. ويُساعد المجتمعات على تجاوز الإعتراضات السابقة القائمة على المصالح المحدودة أو التي تُخدم إهتماماتها الذاتية.

"إجماع إستتب بحق لا يظهر بالإسم والتعريف على ورقٍ فحسب، وإنما يظهر من خلال العمل المنسق والمتعاون."

لَمْ يَعدِ مِنَ المُمْكِنِ أَنْ يُطَلَبَ مِنَ شُعبِ العالَمِ أَنْ تَتَحَمَّلَ عِباءَ فَسُخِ الإِتِّفاقياتِ المُوقَّعةِ والتي تُتْرَكُ دُونَ تَنْفيذِها. فالعَمَلُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُتَّسِقًا مَعَ المِبادئِ التي يَتَبَنَّاها وَيُدافِعُ عَنها الجَميعُ. ولِذا مِنَ الضَّروريِّ وَضْعُ النِّظامِ الدَّوليِّ عَلى أُسُسٍ تُسَهِّلُ بِشَكْلِ فَعالِ إِسْتِجابَةِ الكوكبِ أُمِّيا لِتَحَدِّياتِ الكوكبِ كِلهِ.

إقتراحات للبحث

يُمْكِن تَرْجَمَةُ الإِجْمَاعِ حَوْلَ الأَهْدَافِ العَالَمِيَّةِ، مِثْلَ أَهْدَافِ التَّنْمِيَةِ المُسْتَدَامَةِ (SDGs)، بِشَكْلِ أَقْوَى إِلَى عَمَلٍ مِنْ خِلَالِ تَشْكِيلِ المُشَوَّرَةِ حَوْلَ الإِعْتِرَافِ المُشْتَرَكِ بِأَنَّ كُلَّ بَلَدٍ لَا يَزَالُ لَدَيْهِ الكَثِيرُ لِتَعَلُّمِهِ حَوْلَ دَمَجِ الصَّرُورَاتِ المُتَسَاوِيَةِ الأَهْمِيَّةِ، كَالِإِسْتَدَامَةِ البِيئِيَّةِ وَالتَّنْمِيَةِ. قَامَتِ بَعْضُ الدُّوَلِ بِتَأْمِينِ مُسْتَوِيَاتٍ عَالِيَةٍ مِنَ التَّنْمِيَةِ المَادِّيَّةِ لِلعَدِيدِ مِنْ مُوَاطِنِهَا، وَمَعَ ذَلِكَ تُنَارِسُ أَدَاً بِيئِيًّا عَيْرَ مُتَكَافِئٍ مِنْ حَيْثُ المَوَارِدِ المُسْتَهْلَكَةِ وَالتَّفَايَاتِ المُتَوَلِّدَةِ. وَدُّوَلٌ أُخْرَى بِالرَّغْمِ أَنَّ لَهَا بَضْمَةً بِيئِيَّةً أَكْثَرَ تَوَازُنًا، وَلَكِنَّهَا لَا تَزَالُ بِحَاجَةٍ إِلَى تَقْدِيمِ مَادِي كَبِيرٍ لِتَلْبِيَةِ الإِحْتِيَاجَاتِ الأَسَاسِيَّةِ لِمواطِنِهَا. فَالهِدَفُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ تَعْمَلَ كُلُّ دَوْلَةٍ مِنْ أَجْلِهِ هُوَ رِفَاهِيَّةٌ جَمِيعِ المَجْتَمَعَاتِ مِنْ خِلَالِ وَسَائِلِ تَضَمَّنِ عِلَاقَاتِ مُسْتَدَامَةٍ وَمُتَجَانِسَةٍ مَعَ البِيئَةِ الطَّبِيعِيَّةِ. فَالترَكِيزُ عَلَى هَذَا الهَدَفِ العَالَمِيِّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يُوفِّرَ نُقْطَةَ وَحْدَةٍ مُهِمَّةً يُمَكِّنُ حَوْلَهَا أَنْ يُتَرَجَّمِ الإِجْمَاعُ إِلَى عَمَلٍ مُشْتَرَكٍ هَادِفٍ.

يُمْكِنُ أَنْ يُسَاعِدَ بِنَاءُ إِجْمَاعٍ قَابِلٍ لِلتَّنْفِيذِ حَوْلَ المَعَايِيرِ الأَخْلَاقِيَّةِ وَالمَعْنَوِيَّةِ، فِي صَمَانِ إِخْتِيَارِ أَوَّلَوِيَّةِ المَبْدَأِ قَبْلَ الرِّبْحِ، جَنْبًا إِلَى جَنْبِ مَعَ المَعَايِيرِ المَنَاخِيَّةِ وَالبِيئِيَّةِ. هَذِهِ لَيْسَتْ بِمَنْطِقَةٍ يَجْهَلُهَا المَجْتَمَعُ الدُّوَلِي. وَيُمْكِنُ إِسْتِخْلَاصَ دُرُوسِ قِيَمَةٍ مِنْهَا، وَمِثَالًا لِذَلِكَ هِيَ عَمَلِيَّةُ إِصْدَارِ الشَّهَادَاتِ الَّتِي أَنْشَأَتِهَا الأُمَّمُ المُتَّحِدَةُ لِلحَدِّ مِنْ تَدَاوُلِ المَاسِ المُتَّصِلِ بِالعُنْفِ. فَبالرَّغْمِ مِنْ أَوْجِهِ التُّصَوُّرِ فِي تَطْبِيقِ هَذِهِ العَمَلِيَّةِ، فَإِنَّهَا تُمَثِّلُ مَوْقِفًا تَوَافَقَتْ فِيهِ الآرَاءُ حَوْلَ العَوَامِلِ الأَخْلَاقِيَّةِ الاجْتِمَاعِيَّةِ تَمَّ تَرْجَمَتُهُ إِلَى مَقَايِيسٍ مَلْمُوسَةٍ لِلتَّحْلِيلِ وَالتَّعْدِيلِ عِبْرَ المَرَاجِلِ المُخْتَلِفَةِ لِسُلْسِلَةِ تَقْيِيمِ سِلْعَةٍ مَعِينَةٍ.



إعادة تعريف التّقدّم

إذا ما تمّ إعادة تشكيل العلاقة بين البشريّة والطّبيعة، فإنّه يجب إعادة تعريف مفاهيم التّقدّم والحضارة والتّنميّة. وأيضا من الضروري توسيع وتعزيز الجهود في هذا الصدد، مثل وضع ميزانيات تتّمحور حول رفاهيّة المجتمع، وتقديم مؤشّرات أكثر شموليّة للإنتاج دون الإعتدال على مقياس النّاتج المحلّي الإجمالي فقط، وأيضا فحص الأسئلة المحورية في هذا المجال بشكل أكبر. مثل، ما هي الصّفات التي يبيّن من خلالها الحُكم على شخص أو أمة أو شركة بأنّها ناجحة؟ ما الذي من أجله يثنى عليهم ويلقى التّقدير؟

وطالما ما يبيّن الرّد على هذه الأسئلة وفقاً للقيم التي تُعطي الأولوية للممتلكات قبل العلاقات أو الكسب قبل المسؤوليّة، فسَيظلّ العالم المستدام بعيد المنال. إنّ مثل هذه القيم، بحُكم طبيعتها وتأثيرها على الرّوح البشريّة،

تُومى بإصرار إلى الإفراط والاستغلال والاستنزاف. كما أنها تُؤدّي إلى تقاُم مُتطَرّف في الهوة بين الثروة والفقْر المنهك. وفقط بالدرّجة التي يتمّ فيها وُضِع هذه القيم جانبًا، يُمكن حلّ التناقضات العميقة التي تُسبّبها، وليس من أقلّها على سبيل المثال تَوْفُّع نمو غير محدود على كوكبٍ محدود. فقط عندما يُفهم التّقدّم بشروطٍ جديدة، يُمكن تحديد الدوافع الأساسيّة للأزمات البيئيّة الحاليّة بدقّة وتأسيس تغيير مُستديم.

وهنا يتّحتم الاعتراف الواضح بأنّه لم يُتّفق أيّ بلد حتى الآن عمليّة التّميّة المُستدامة. وغالبًا ما يتمّ ربط التّميّة بأشكالٍ مُعيّنة من التّصنيع والكفاءة التّكنولوجيّة والنمو في الإقتصاد الكليّ. لكن استياء وصعوبات الجموع الذين يعيشون في مناطق تُعتبر ثقليًا مُتطوّرة، بما لا يقلّ عن المظالم التي يواجها العديد من السكّان الآخرين في جميع أنحاء العالم والضغط على عالم الطّبيعة، يُنبئ أنّ هذه الرّؤية غير مُكتملة في أحسن الأحوال، بلّ وغالبًا ما يكون ضررها عميقًا. لا يوجد نمطٌ للحياة أو رؤية نموذجيّة واحدة في أي مجتمع يُمكن أخذها كقدوة تتطلّع البشريّة جمعاء إلى إفتائه.

ستتطلب صياغة مفهوم أكثر شموليّة للتّقدّم فهمًا موسعًا لأنفسنا ك مخلوق، بما في ذلك الحقائق بشأن الرّوح البشريّة نفسها. لقد عانى الكوكب وشُعوبه ومخلوقاته بشكلٍ كبير من العقليّة الماديّة التي تنظر إلى الفرد على أنّه وحدة إقتصاديّة ذات مصلحة ذاتية بحتة، تتنافس مع الآخرين لتستحوذ على حصّة مُتزايدة من موارد العالم الماديّة. تمّ رفض هذا الرّسم الكاريكاتيري للفرد إلى درّجة كبيرة على المُستوى التّطري الجادّ باعتباره بسيطًا وبدائيًا. ومع ذلك، لا تزال العديد من جوانب النّظام العالميّ تعتمد على هذه الافتراضات، وغالبًا ما تُعزّزها وتعمّقها.

سيشمل الفهم الأكثر دقّة للطّبيعة البشريّة صفات وإتجاهات، مثل الجدارة بالثّقة والدعم المُتبادل والتمسك بالحقيقة والشعور بالمسؤوليّة، وهي اللّبنات الأساسيّة لنظامٍ اجتماعيّ مُستقر. وأيضًا سيؤلّد هذا الفهم نماذج تتجّيب أو تُخفف أمراض الماديّة الإختزاليّة والتي تضمّن أنّ سعينا لتحقيق الرّخاء يشمل عديد من الأبعاد الأخرى للرّفاهيّة الفرديّة والجماعيّة.

إنّ إعادة تعريف التّقدّم لا يعني رفض أيّ إنجازات فعلية تمّت في الماضي، وإنّما يعني توسيع حدود الإنجازات المُستقبليّة. فالإمكانيات أمام البشريّة هائلة، من أساليبٍ جديدة للملكيّة والاستخدام، إلى أشكالٍ حديثة للتنظيم الحضري، وإلى الطّرق الجديدة للرّاعة، وتوليد الطّاقة، والمواصلات. وهنا، سيّتطلب إغتنام هذه الفرص تعبيرًا

أَكْمَلْ بِكَثِيرٍ عَنِ دُخْرِ الإِمْكَانَاتِ البَشَرِيَّةِ الكَامِنِ دَاخِلَ كُلِّ فَرْدٍ وَالجُهُودِ المُشْتَرَكَةِ لِلإِنْسَانِيَّةِ كَكُلِّ. فَالعُقُودُ القَادِمَةُ، تَحْمِلُ إِحْتِمَالِيَّةً أَنْ تَكُونَ فِتْرَةً عَنِيَّةً وَمُجْزِيَّةً بِشَكْلِ إِسْتِثْنَائِيٍّ فِي تَارِيخِ البَشَرِيَّةِ. وَعَلَى قَدْرِ مَا يَبْدُو أحيانًا أَنْ حَجمِ التَّحَوُّلِ المَطْلُوبِ وَالغَيْرِ مَسْبُوقِ فِي العَدِيدِ مِنْ قِطَاعَاتِ المُجْتَمَعِ أَمْرًا مَهيبًا أَلَّا إِنَّهُ يَفْتَحُ إِمْكَانِيَّاتٍ لِإزْدِهَارِ كَبِيرٍ فِي الإِبْدَاعِ وَالْمُبَادَرَةِ البَشَرِيَّةِ.



إعادة التفكير في الترتيبات الاقتصادية

أدت الترتيبات الاقتصادية الحديثة إلى تدهور النظم البيئية وإفقار العديد من المجتمعات المحلية وحيوات الأفراد. إن اللامساواة آخذة في الارتفاع والضرر المتواصل في خلق وإشباع الرغبات الدائم قد تم إثباته بما لا يقبل أيّ اعتراض. وهنا يتطلّب وضع العالم على أسس أكثر استدامة من التاجية البيئية لإعادة صياغة النظام الاقتصادي العالمي. فالبشر وكذلك الكوكب بحاجة إلى أن تُقيّم أهميتهم بوضوح وجلاء وبنفس الدرجة الواضحة التي حاز بها تقييم الربح والعائد الاقتصادي في السابق .

بما أنّ الاختلالات الحالية في التوازن مدفوعة إلى حدٍ كبير بأشكالٍ عديدة من الإسراف، ولذا فإنّ مبدأ الاعتدال سيحتاج إلى صياغة أكمل في الترتيبات العالمية. فمن الضروري استعادة وتوسيع مفاهيم الرضا، والإكفاء، والبساطة، والتي لا تجد مكاناً يذكر الآن في الأنماط التي يزعمها النمو. وعليه فإنّ أنماط الحياة التي أصبحت مقترنة بالثراء الفاحش مثل التماذي في الراحة والرّفاهية أو الاستهلاك والهدر، يجب نبذها. وتعاد صياغة المفاهيم الأساسية للتقدم والتنمية والازدهار بمصطلحات أكثر شمولية بكثير.

سيُتطلّب التحرك نحو هذه الأهداف ترتيبات اقتصادية مُنضبطة وفقاً لقيم أعلى من أهدافها الفرديّة. فالخبرة العمليّة للأفراد والمجتمعات والشركات والأمم لا تُترك مجالاً للشك: هناك بُعد أخلاقيّ متّصل في توليد وتوزيع واستخدام الثروة والموارد.

تُعاني الحياة الجماعيّة للإنسانيّة عندما تُفكّر أيّ مجموعة في رّفاهها بمعزل عن رّفاه جيرانها، أو تسعى لتحقيق مكاسب اقتصادية دون اعتبارٍ لكيفيّة تأثير البيئّة الطبيعيّة. كلّ خيار يتّرك أثراً. لذلك يجب إتخاذ القرارات الاقتصادية وفقاً لمثلٍ سامية. فالثروة يجب أن تُخدم الإنسانيّة. ولا يوجد مبرر للاستمرار في تأييد الآراء والهياكل والقواعد والأنظمة التي تُفسّل بشكلٍ واضح في خدمة الصالح العام.

واحد من أهداف التنمية المُستدامة (SDG ١٧,١٩) يدعُو إلى تطوير مقاييس إضافية للتقدُّم لإحصاء الناتج المحلي الإجمالي. وهذا هدفٌ جديرٌ بالاهتمام أكده الأمين العام للأمم المتحدة ويتبغى أن يَحظى بالأولوية المطلوبة وتوفير الموارد لتطبيقه. فعلى سبيل المثال، يُمكن للتجمُّعات الدوليَّة، المسجلة في جدول الأمم المتحدة أو الغير مسجلة، البحث في تلك المقاييس الإضافية من منظور التركيز على المواضيع الخاصة بكلِّ منها.

بالإضافة إلى جعل طرق القياس أكثر شمولية، يجب أيضًا إعادة النظر في المفاهيم الحديثة للتقدُّم بذاته وتعديل الكثير من جوانبها. وللوصول لهذه النتيجة يُمكن لمجموعة من الخبراء أو هيئة مُثابثة البناء على الجهود الواعدة الجارية بالفعل، وتحديد الأسئلة التي هي بحاجة للإستكشاف، ووضع بدائل، والتعرُّف على المواضيع الجاهزة للعمل. لأن يكون الهدف مجموعة واحدة من النتائج بل عملية تحقيق مُستمرة حول ما يُمكن أن تتكوّن منه حضارة مُستدامة، وكيف يُمكن تقييم ميزاتها وتعزيزها بصورة مناسبة. ومن الأمثلة التي تتضمّن دُروسًا في هذا السياق هو تبني بروتوكول مونتريال بشأن المواد المُستنفذة لطبقة الأوزون، عندما توصل المجتمع الدولي إلى إجماع واسع النطاق بأنّ التخلُّص من الكيماويات التي دَمَّرت الغلاف الجوي سيخديم التقدُّم العالمي أفضل من العوائد الماديَّة المُتوقَّعة من إستمرارية بيع هذه المواد.





الإنحياز إلى المبادئ الأسمى

إنَّ الوجودَ البشريَّ مَحْكُومٌ بِالْقُوَى الفيزيائيةِ وكذلك بالقوانين الاجتماعية والأخلاقية المسببة والناجمة لوجوده. فالجشع بِطَبِيعَتِهِ يُفْسِدُ الصَّالِحَ العامَ بَعْضُ النَّظَرِ عَن مَدَى دَهَاءِ تَبْرِيرِهِ أو إخفاؤه. في حين تَمْتَلِكُ الأعمالُ التي تَتَّسِمُ بِالرَّحْمَةِ المَخْلِصَةِ قُوَّةَ تَشْجِيعٍ وإلهامٍ لِلآخَرِينَ مَهْمَا بَدَتْ بِسِيطَةِ أو منزوية.

ومن هذا المَنظُورِ، إنَّ الطَّرِيقَ تِجَاهَ عِلاَقَةِ أَكْثَرِ تَناعُماً مع الطَّبِيعَةِ لَا يُمكنُ سَلَكُهُ مِن خِلالِ تَعْدِيلِ تِكْنُولُوجِي فَحَسْبِ، بَلَّ يَجِبُ أَنْ يَشْمَلَ أَيْضاً تَعَلُّمَ جامعاتٍ ومجتمعاتٍ الحَدُوثِ بالمبادئ الأسمى.

إنَّ إِطْلاقَ العِنانِ لِلخِصالِ السَّامِيَةِ والكامنةِ في كُلِّ فَرْدٍ هُوَ الشِّعْلُ الشَّاعِلُ لِلتَّعاليمِ والمثلِ الدِّينيةِ عَبْرَ آلافِ السَّنِينَ. لَا يُمكنُ أَنْ نُنْكَرَ كَيْفَ قُوَّةِ التَّشَدُّدِ والتَّعَصُّبِ الطَّائِفِيِّ الصَّرُورَاتِ الأخلاقيةِ التي تَكْمُنُ في صميمِ

العديد من هذه التقاليد الدينية. ومع ذلك، فإن المجتمعات التي تعمل بنشاط من أجل وضع القيم المتسامية موضع التنفيذ، من أجل خير الجميع، تُمثّل مخزونات من الخبرة جدير بالاهتمام الجاد.

يؤكد حضرة بهاء الله أن "فصل الإنسان في الخدمة والكمال لا في الرينة والثروة والمال" مانحاً بذلك مثالاً من عديد من الأمثلة لإحدى الطرق لتعريف الهوية الشخصية والتفاعل الجماعي القائم على قيم تتجاوز الأزدهار المادي وحده. كيف يمكن لمثل هذه المثل العليا أن تتغلغل في تفكير وسلوك عدد متزايد من الأفراد؟ وكيف يمكن تعزيز وتسريع هذه العملية بانتباه وإدراك؟ هذه أسئلة ذات أهمية محورية للحركة البيئية والإنسانية ككل.

لا زال هناك الكثير لتتعلمه عن نماذج المجتمعات التي تُولي الأولوية للمبادئ الأخلاقية وتتبنى تقدّمها وتطبيقها بشكلٍ فعّال في مجتمعاتها بأسرها. وبدلاً من مُجرّد البحث عن الحلول الجاهزة، فإنّ إنشاء نُقطة محوريّة في كلّ هيئة للأمم المتحدة للتعلّم عن التطبيق العملي للمبادئ الأخلاقية والسلوكية قد يُولد معرفة حول كيفية تعزيز التقدّم عبر النطاق الشامل للتجارب الإنسانية.

ويُمكن العثور على بديلٍ واضحٍ لنموذج التقدّم الماديّ بمفرده في الأهميّة التي تضعها جواهر حول العالم في سُمُو الروح البشرية وارتباطها بما هو مقدّس وربّاني. فالكثير يُمكن تعلّمه من بحثٍ منهجيّ وعلميّ في مجتمعات تتعلّم تطبيق المبادئ الروحيّة، مثل نُكران الذات، والتحالّف مع الآخرين، والإشراف على العالم الطّبيعي، لتعزيز التقدّم الاجتماعي واسع النطاق. بالإضافة إلى مبادرات الأمم المتحدة المختلفة التي تُركّز بالفعل على المشاركة مع مُنظّات دينيّة، يُمكن لِمثل هذا البحث استكشاف مَصادر بديلةٍ للتحفيز والإلهام، والأثر الذي يُمكن أن تُحدثه على رفاه المجتمع والبيئة.



الدِّينُ وَالْعِلْمُ: نِظَامَانِ مُتَكَامِلَانِ لِلْمَعْرِفَةِ وَالتَّطْبِيقِ

فِي الْعَمَلِ لِبِنَاءِ عَالَمٍ أَكْثَرَ اسْتِدَامَةً، تَمْتَلِكُ الْبَشَرِيَّةُ تَحْتَ تَصَرُّفِهَا نِظَامَانِ مُتَعَاوِدَانِ لِلْمَعْرِفَةِ وَالْمَهَارَةِ: الْعِلْمُ وَالدِّينُ.

إِنَّ الْبَحْثَ الْعِلْمِيَّ أَدَاةٌ مُهِمَّةٌ لِمُحَاوَلَةِ فَهْمِ الْوَاقِعِ الْمَلْمُوسِ وَلِخَلْقِ حُلُومٍ مُبْتَكِرَةٍ مَبْنِيَّةٍ عَلَى السَّعْيِ وَرَاءَ الْحَقِيقَةِ وَالِاتِّزَامِ بِالتَّعَلُّمِ، وَعِنْدَمَا يَمْتَرِجُ الْعِلْمُ مَعَ قِيَمٍ مِثْلِ تَجَنُّبِ التَّعَصُّبِ وَالتَّحْيِيزِ، يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَكِّنَ الْبَشَرِيَّةَ مِنَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْوَهْمِ. وَلَقَدْ سَمَّحَتْ لَنَا الْقُدْرَاتُ الْعِلْمِيَّةُ، الْمُتَمَثِّلَةُ فِي مُرَاقَبَةِ الْأَفْكَارِ وَقِيَاسِهَا وَاحْتِبَارِهَا بِدِقَّةٍ، بِنَاءً فَهْمٍ مُتَمَسِّكٍ لِلْقَوَانِينِ وَالْعَمَلِيَّاتِ الَّتِي تَحْكُمُ الْوَاقِعَ الْمَادِّيَّ، بِالإِضَافَةِ إِلَى إِكْتِسَابِ رُؤْيٍ حَوْلَ السُّلُوكِ الْبَشَرِيِّ وَإِدَارَةِ الْمَجْتَمَعِ. وَبَعِيدًا عَنِ كَوْنِهِ مَجَالًا لِلْبَاحِثِينَ وَالْأَكَادِمِيِّينَ وَحَدَهُمُ، فَإِنَّ مَنَاجِيَتِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ هِيَ أَدَوَاتٌ يُمْكِنُ لِأَيِّ فَرْدٍ أَوْ مَجْتَمَعٍ إِسْتِخْدَامَهَا

مِنْ نَاحِيَّتِهِ، يُوقِّرُ الدِّينُ إِطَارًا يُمَكِّنُ مِنْ خِلَالِهِ تَطْبِيقَ الْمَثَلِ الْعُلْيَا فِي حَيَاةِ الْفُرَادِ وَفِي حَيَاةِ الْمَجْتَمَعِ، مِنْ أَجْلِ تَحْسِينِ أَوْضَاعِ الْجَمِيعِ. فَسَاعَدَتِ الْمَبَادِئُ الرُّوحِيَّةُ الَّتِي تَبَتُّ الْحَيَاةَ فِي الْأَدْيَانِ الرَّاسِخَةِ فِي الْعَالَمِ أَفْرَادًا وَشُعُوبًا بِأَكْمَلِهَا عَلَى التَّعَامُلِ مَعَ مَسَائِلِ الْمَعْنَى وَالْهَدَفِ وَطَبِيعَةِ الْحَيَاةِ الصَّالِحَةِ وَالْمَجْتَمَعِ الصَّالِحِ. وَعِنْدَمَا يَكُونُ هُنَاكَ صَدَقٌ فِي تَطْبِيقِ هَذِهِ الْمَثَلِ، فَإِنَّ الدِّينَ يُوقِّرُ حِصْنًا ضِدَّ أَيْدِئُولُوجِيَّاتِ الْمَادِيَّةِ الَّتِي مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَخْتَزِلَ الْبَشَرَ إِلَى مُجَرَّدِ مَوَارِدٍ يُمَكِّنُ اسْتِغْلَالَهَا أَوْ مُسْتَهْلِكِينَ يَجِبُ إِرْضَاءُهُمْ. لَمْ يَكْتَفِ الدِّينُ فِي أَفْصَى عُلُوهِ بِرَفْعِ الدَّعْوَةِ إِلَى الْفَضَائِلِ مِثْلِ التَّزَاهَةِ، وَحُسْنِ الْخُلُقِ، وَالْعَزِيمَةِ الْعَالِيَةِ، وَالتَّعَاوُنِ، وَالْعَمَلِ الْمُصْجِي فَحَسْبَ، بَلَّ جَمَعَ أَعْدَادًا مُتَزَايِدَةً حَوْلَ هَذِهِ الْمَبَادِئِ، وَوَحَدَ عَنَاصِرَ مُتَبَايِنَةٍ، وَخَلَقَ مَجْتَمَعَاتٍ مُتَمَسِّكَةً تَعْمَلُ مِنْ أَجْلِ أَنْ تُظَهَرَ الْمَثَلُ الْعُلْيَا فِي أَفْعَالِهَا

يُوقِّرُ الْعِلْمُ وَالدِّينُ مَعًا مَبَادِئَ تَنْظِيمِيَّةً أُسَاسِيَّةً يُمَكِّنُ مِنْ خِلَالِهَا تَحْقِيقَ تَقَدُّمٍ مُسْتَمِرٍّ، عِنْدَمَا يَتِمُّ وَضْعُ الْأَبْعَادِ الْمَادِيَّةِ وَالرُّوحِيَّةِ لِلإِنْسَانِيَّةِ فِي الإِعْتِبَارِ، وَإِيْلَاءِ الإِهْتِمَامِ اللَّازِمِ لِكُلِّ مِنَ الْمَعْرِفَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالرُّوحِيَّةِ مَعًا، وَتَجَنُّبِ الرَّعْبَةِ فِي حَصْرِ التَّقَدُّمِ الْبَشَرِيِّ فِي إِسْتِهْلَاكِ الْبَضَائِعِ وَالْخِدْمَاتِ وَالسَّلْعِ التِّكْنُولُوجِيَّةِ. فَالْعِلْمُ وَالدِّينُ صَرُورِيَّانِ لِتَحْرِيرِ الْفُرَادِ وَالْمَجْتَمَعَاتِ مِنَ شِرَاكِ الْجَهْلِ وَالسُّلْبِيَّةِ. كِلَاهُمَا حَيَوِيٌّ لِتَقَدُّمِ الْحَضَارَةِ.

"الدِّينَ وَالْعِلْمَ جَنَاحَانِ يَطِيرُ بِهِمَا الْإِنْسَانُ إِلَى الْعُلَا وَبِهِمَا تَتَرَقَّى الرُّوحُ الْإِنْسَانِي"

مِنَ الْكِتَابَاتِ الْبَهَائِيَّةِ الْمُقَدَّسَةِ

العدالة كعملية مستمرة ونتيجة محصلة

تُعتبر قضايا العدالة مركزية لأي مفهوم حقيقي للوحدة على مستوى الكوكب. فهذه المعاناة المنتشرة نتجت عن علاقة إستخراجية للموارد بين البشرية وعالم الطبيعة، واستفادة قلة مختارة من الإستخدام المفرط لموارد الأرض على حساب كثيرين آخرين، وأن الأولويات المباشرة غالبًا ما تتجاوز الإحتياجات الأساسية للأجيال القادمة، وكلها تكشف عن مظالم بالغة للناس ولللكوكب.

إنّ تصحيح مثل هذه العِلل يتطلّب حسابًا وتقديرًا صادقًا جنبًا إلى جنب مع قدرات للإبداع والمثابرة والتواضع. وسوف تحتاج أصوات أولئك الذين حرّمهم النظام الحالي الظهور بشكل أكثر بروزًا في عمليات صنع القرار على جميع المستويات. يجب أخذ البصائر من الشعوب التي استدامت فيها علاقات أكثر تناغمًا مع عالم الطبيعة والذي يعيش منهم الكثيرين في أماكن أخرى غير المراكز الحضريّة. ويمكن لفهم الثقافات المتنوّعة لعلاقة البشرية بعالم الطبيعة، خاصّة من أولئك السكّان الأصليين، أن يُوفّر ما نحتاجه من بصائر لِخَلْقِ نماذج أكثر شمولًا واستدامة للأجيال الحالية والمقبلة.

تتطلّب العدالة مجموعة واسعة من النتائج، مثل التوزيع العادل لفوائد الحضارة البشريّة، أو تقسيم المسؤولية عن إجراء التغييرات الضرورية في ضوء المسؤوليات التاريخية لمسببي أزمة المناخ الحالية. ولكن العدالة في النتائج تنشأ فقط بعد تطبيق العدالة على مستوى العملية المستمرة ذاتها. فعلى مستوى الفرد، تتطلّب العدالة عقلية عادلة في أحكام الفرد والإنصاف في معاملته للآخرين. وعلى مستوى المجموعة، فالعدالة هي التعبير العملي للوعي الإنساني في أنّ مصالح الفرد ومصالح المجتمع مُرتبطة ارتباطًا وثيقًا. كما تتطلّب العدالة أيضًا معيارًا للبحث عن الحقيقة يتجاوز بكثير أنماط التفاوض والتسوية التي تتصفّ بها العلاقات الحالية، فيتمّ البحث من خلال عملية تشاور وبناء قرار تكون مُتسمة بالمبادئ والصراحة والإعتدال على الحقائق.

وعلى جميع المستويات، فإنّ القدرة على إظهار العدالة والإلتزام بتطبيقها يجب أن يزداد تعزيزها. فالعلاقات العادلة والمنصّفة أساس لا غنى عنه لأي حركة عالمية مُتحدة تسعى لتحقيق الصالح العام.

إقتراحات للبحث

تتطلب العدالة الترابط بين القول والفعل، ولذلك يجب على الجامعة العالمية، بالإضافة إلى تشكيل هيئات جديدة وإبرام إتفاقيات حديثة، أن تجعل الالتزام بإيفاء جميع الوعود التي تم قطعها حجر الأساس لكل مجهودها المستقبلية، وبذلك تساعد الجامعة في إعادة بناء مخزون من الثقة بعد أن استهلك تماماً في السنوات الأخيرة، الثقة في السلطات المنتخبة، والثقة في وسائل الإعلام، والثقة في الكشوف العلمي، والثقة في الإلتزامات التي يعد قادة العالم بالقيام بها.

وضمن الهياكل الحالية، يمكن جعل الترتيبات العالمية أكثر عدلاً من خلال إنشاء وسائل لقياس وضع نماذج للتأثيرات التي ستحدثها السياسات المقترحة في المستقبل. ومن شأن هذا التوجه التطلعي (كما رأينا على سبيل المثال في إقتراح مبعوث الأمم المتحدة الخاص للأجيال القادمة) مع الإبتفاع من الدروس المستفادة من المحليات التي أرست مثل هذا النهج، أن يفصل صنع القرار عن المصالح الضيقة لصانعي القرار، وإعطاء الأولوية على المدى المتوسط والطويل للحقوق والرعاية المتزنة.

التعلم كنهج للعمل

لم تحظ حَضارة عالمية واحدة بعلاقة مُستديمة مع عالم الطبيعة. وإرساء أُسس علاقة كهذه في مناطق عديدة، ليعكس نطاقاً واسعاً من الظروف الاجتماعية والبيئية، سيَتطلب عملية تعلم على نطاقٍ عالمي. وقد تمَّ تحديد مُتطلبات أساسية ومبادئ جوهرية في العديد من المجالات، بدءاً من الفعاليات الملموسة إلى الأطر السياسية. ومع ذلك، فإنَّ تطبيقاً حكماً للمبادئ في مواقف مُعيّنة من التحوّل الاجتماعي، هو شيء لا يُمكن تعلّمه إلا من خلال التجربة .

فإنَّخذ التعلم كهدف مركزي للعمل البيئي يتطلب عادات وسلوكيات معينة. وعند العمل من خلال أسلوب تعلّمي، يتمُّ إعادة فحص الرؤى والاستراتيجيات مراراً وتكراراً. فتتّم الحِطط بشكلٍ عضويّ بمرور الوقت ويتمُّ تعديلها في ضوء الإجراءات المتخذة والخبرة المتولّدة والدروس المستفادة. هنا يُعرّف العمل كعملية مستمرة منهجية بدلاً عن أن يتمَّ تعريفه بواسطة الأحداث والمشاريع فحسب. ومن هنا يتمُّ تجنّب التغيير العشوائي، وتتحقق استمرارية الجهود المبذولة .

يعتمد التعلم الحقيقي على بواعث الجهات الفاعلة ونواياها بقدر ما يعتمد على الهياكل والعمليات المستمرة الرسمية. فمثلاً مؤتمراً دولياً يتّسم بالاهتمام بالمكانة والسُمعة، أو من يُحسب له أو يُلام، سيعاني لكي يُولد رؤى مفيدة، بعض النظر عن عدد الجلسات المُخصّصة لتبادل أفضل الممارسات أو الدروس المستفادة.

يتطلب التوجّه نحو التعلم أيضاً فهم دور الأخطاء والتكسّات في مسار التقدّم. ففي حين أن المنهج العلمي يستفيد استفادة كاملة من جدلية التجربة والخطأ، كثيراً ما تستنزف العمليات الدولية في بحثها عن البرنامج النموذجي أو السياسة المثالية من بداياتها. يجب أن يُستبدل السلوك بثقافة الاستكشاف والبحث الجادّ عن الحلول المناسبة، مع الاعتراف الكامل بأنّ جميع المعيّنين سيواجهون في بعض الأحيان التكسّات ويخفقون في جهودهم. التواضع هو مدخل التعلم.

التعلم كمنهج للعمل (تابع)

يُعدُّ مبدأ التشاور أمرًا حيويًا لأسلوب التعلم أثناء العمل، ويُفهم على أنه عملية بناء إجماع حول حقيقة الموقف وتحديد المسار الأكثر حكمة للعمل من بين الخيارات المتاحة. خلال عملية المشورة، يسعى المشاركون لتجاوز وجهات نظرهم الخاصة والعمل كأعضاء في مجموعة واحدة لها أهدافها ومقاصدها. ففي جوٍّ يتسم بالصراحة واللطف، لا تنتمي الأفكار إلى الفرد الذي تبعت منه، ولكن إلى المجموعة ككل، ولا يتم التعامل مع الحقيقة كحلٍّ وسط بين مجموعات المصالح المتعارضة، ولا تدفع المشاركين الرغبة في السيطرة على بعضهم البعض. فالهدف هو تسخير قوة الفكر والعمل الموحد. ووجهات نظر وتطلعات أولئك الذين ستتأثر حياتهم بالقرارات يتم أخذها في الاعتبار في جميع الأوقات.

لا يقتصر بناء مجتمعات أكثر إستدامة على تطبيق المعرفة الآتية فحسب، بل يشمل أيضًا توليد معرفة جديدة. والكثير منها سيكون على هيئة بصائر مكتسبة من التجريب على المستوى المحلي. قد تكون الملاحظات الأولية مجرد روايات شخصية للعاملين على مستوى القاعدة الأهلية. ولكن مع مرور الوقت تظهر أنماط يمكن توثيقها وتحليلها، مما يؤدي إلى تجميع مجموعة غنية من المعرفة بشكل متزايد والتي يمكن نشرها مرة أخرى إلى القاعدة الأهلية واستخدامها لتشكيل الجهود اللاحقة. وهذه الطريقة، يصبح التعلم عن بناء عالم مستديم ليس محصورا في دائرة محدودة من الخبراء بمفردهم، بل بالأحرى يسعى يعتمد على مساهمة جماهير البشرية ويرحب بها.

"العلم هو بمنزلة الجناح للوجود ومرقاة للصعود، تحصيله واجب على الكل"
(مترجم من الكتابات البهائية المقدسة)

التضامن مع دور الدولة

تَلْعَبُ العديد من الجهات الفاعلة دورًا في بناء عالم أكثر استدامة. فيمكن للمجتمعات المحلية أن تفعل الكثير لتعزيز العمل الجماعي ومضاعفة القدرات الابتكارية لأعضائها. هذا ويظهر الشباب باستمرار انفتاحًا على طرق جديدة لتنظيم المجتمع، واستعدادًا للتعلم من خلال العمل في الخطوط الأمامية، وتأهبًا للإلتزام بالمساعي العالية ورَفاهية الأجيال القادمة. وكذلك يُمكن للأعمال والصناعة، باعتبارها عناصر أساسية للنظام الاقتصادي المعاصر، إتخاذ قرارات بناءة تنتشر فوائدها في المجتمعات والمناظر الطبيعية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فإن دور الحكومة الوطنية فريد وبارز اليوم. في هذه المرحلة من تاريخ البشرية، تُعدّ الدولة الوطنية إحدى الوحدات الأساسية للنظام السياسي العالمي. ولذلك فإنّ الدول لها دور لا غنى عنه في مواجهة التحديات البيئية العالمية.

ويُعتبر تكليف الدولة، بصفتها راعية للصالح العام، طويل الأمد بطبيعته، ويتخطى الدورات الانتخابية والفترات السياسية. فهنا تضمن الحكومة الفعالة ازدهار الجميع داخل سيادتها ولأجيالها القادمة. وأيضًا تتحمّل الدولة مسؤولية أساسية في إدارة المشاعات، سواء داخل حدودها أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى خارج تلك الحدود، مثل إدارة ورعاية المرافق العامة والتي تعود بالفائدة على الجميع.

كذلك يلزم استغلال القدرات الكاملة للدولة لمواجهة التحديات البيئية. فإعادة تشكيل صناعات بأكملها عبر مختلف قطاعات المجتمع هو عمل يتطلّب عُقود من الوقت، ويشمل كميات هائلة من الموارد المالية والوظائف والبنية التحتية الملموسة. وبالتالي سيكون من الأساسي دور الحكومة في وضع خطط طويلة الأجل، ودفع تطبيقها بشكلٍ منهجيّ مع مرور الوقت، وخلق الأوضاع التي تُصبح فيها التطوّرات الضرورية أمرًا ممكنًا.

في بعض الحالات، قد يتخذ ذلك شكل إعانات أو تعويضات أو تعديلات تنظيمية أو وسائل أخرى لتحفيز العمل الضروري تنفيذه. وفي حالات أخرى، سيكون المطلوب من الحكومة والأفراد القاديين في دورهم في إرساء القواعد والمعايير أن يقدموا التوضيح، والتشجيع، والإثناء، والدعوة إلى العمل. وبشكل عام، تتمتع مؤسسات الحكم بموقع فريد لتعزيز ودعم الحركة من جيل إلى جيل.



التضامن مع دور الدولة (تابع)

سَيَكُونُ تَأْسِيسُ صِفَاتٍ وَإِتِّجَاهَاتٍ جَدِيدَةٍ لِلْقِيَادَةِ أَمْرًا ضَرُورِيًّا، إِذَا أَرَادَتِ الدُّوَلُ مَعَالِجَةَ الْإِهْتِمَامَاتِ الْبِئْسِيَّةِ بِشَكْلِ فَعَالٍ. تُعَدُّ الشَّيْمُ الشَّخْصِيَّةُ أَمْرًا مَحْورِيًّا فِي هَذَا الصَّدَدِ، وَيُمْكِنُ رُؤْيَا التَّقَدُّمِ فِي الْقَادَةِ حِينَ يَتَعَامَلُونَ مَعَ الْحِدْمَةِ الْعَامَّةِ عَلَى أَنَّهَا مَسْئُولِيَّةٌ وَلَيْسَتْ طَرِيقًا لِتَحْقِيقِ مَكَاسِبِ شَخْصِيَّةٍ، وَيَعْكِسُونَ الْمَسْئُولِيَّةَ لِتَحْقِيقِ غَايَاتٍ أَعْلَى مِنَ النَّصْرِ الْإِنْتِخَابِيِّ أَوْ التَّقَدُّمِ الشَّخْصِيِّ، وَيَتَّخِذُونَ قَرَارَاتٍ صَعْبَةً طَالَمَا تَتَبَاشَى مَعَ الْخَيْرِ الْعَامِ. مِثْلَ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ مِنَ الشَّجَاعَةِ الْأَخْلَاقِيَّةِ هِيَ مِنْ بَيْنِ الْإِنْجَازَاتِ الْأَكْثَرِ رِسُوخًا لِلْقَادَةِ وَسَوْفَ يَبْقَى تَذَكُّرُهَا لِفِتْرَةٍ طَوِيلَةٍ بَعْدَ تَلَاثِي حِسَابَاتٍ أَيِّ لِحْظَةٍ مَعِينَةٍ أَوْ مَنَاحٍ سِيَاسِيٍّ.

فِي خِلَالِ الْأَعْوَامِ الْمَاضِيَةِ، زَادَ التَّشَاوُمُ حَوْلَ دُورِ الدَّوْلَةِ، وَصَحِيحٌ أَنَّ الْكَثِيرَ مِنَ النَّاسِ قَدَّ عَانَتْ عِنْدَمَا لَمْ تَسْتَطِعْ أَوْ تَرْضَى الْحُكُومَاتُ الْقِيَامَ بِوُضَائِفِهَا، فَمِثْلًا، عِنْدَمَا تَمَّ التَّنَازُلُ عَنِ دُورِ وَضْعِ الْقَوَاعِدِ وَالْمَعَايِيرِ لِمَنْ لَهُمْ

مَصَالِحَ خَاصَّةً؛ وَعِنْدَمَا يَتِمُّ خَصْصَةُ تَقْدِيمِ الحِدْمَةِ بِطُرُقٍ تَجْعَلُ رِفَاهِيَّةَ الإنسانِ تَخَضَعُ لِمُتَطَلِّبَاتِ دَافِعِ الرِّيحِ، أَوْ عِنْدَمَا ضَحَّى الفَسَادُ السِّيَاسِيَّ وَالتَّفْعِيَّةَ بِالصَّالِحِ العَامِ لِمَصَالِحِ شَخْصِيَّةٍ.

وَلَكِنْ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذِهِ الأَفْكَارِ لَيْسَتْ إِدَانَةٌ لِلحُكُومَةِ بِذَاتِهَا بِقَدْرِ مَا هِيَ تَذْكَيرٌ بِالسُّلْطَةِ الفَرِيدَةِ الَّتِي تَنَمَتُّ بِهَا. يُبَدِّحُ الحُكْمَ الرِّشِيدَ إِطْلَاقَ العَنَانِ لِقُوَّةِ العَمَلِ عَلى مُسْتَوَى المَبَادِرَةِ الفَرْدِيَّةِ وَالإِنْطِلاقِ عَلى مُسْتَوَى الإِرَادَةِ الجَمَاعِيَّةِ. فَتَخْلُقُ الحُوكْمَةُ الرِّشِيدَةَ السِّيَاقَ الَّذِي يُمَكِّنُ فِيهِ لِلقِطَاعِ الخَاصِّ، وَالجَمْعِ العِلْمِيِّ، وَالجَمْعِ المَدَنِيِّ، وَغَيْرِهِم تَقْدِيمَ أَعْلَى مُسَاهِمَاتِهِمْ. لِذَلِكَ، فَإِنَّ الجَمِيعَ لَدَيْهِمْ مَصْلَحَةٌ فِي ضَمَانِ أَنْ تُنْفِذَ الحُكُومَةُ وَظَائِفُهَا، عَلى أَكْمَلِ وَجْهِ مُمَكِّنٍ، كَمُشْجَعٍ لِلثِّقَةِ العَامَّةِ.

وَتَخْلُقُ الحُوكْمَةُ الرِّشِيدَةَ السِّيَاقَ الَّذِي يُمَكِّنُ فِيهِ لِلقِطَاعِ الخَاصِّ، وَالجَمْعِ العِلْمِيِّ،
وَالجَمْعِ المَدَنِيِّ، وَغَيْرِهِم تَقْدِيمَ أَعْلَى مُسَاهِمَاتِهِمْ.



موضع صنع القرار

في عصرٍ يَتمُّ فيه الشُّعور بالعمليات العالمية بِشكلٍ مُتساوٍ داخلِ القُرى وَعَبْرَ القارَّاتِ، يَجب إِيلاءُ إهْتِمامٍ مُستَمِرٍّ لِتَحْدِيدِ المَكانِ المُناسِبِ لِصُنعِ القَرارِ. المِفْتاحُ في هَذا الصِّدَدِ هو المَبْدَأُ القائلُ بِوُجُوبِ إِتْخاذِ القَراراتِ على المُستَوَى الَّذي يُمكنُ عِنْدَهُ الحُصولُ على أَفْضَلِ النَتائِجِ .

الإِخْلاصُ لِهَذا المَبْدَأِ يَعْنِي، في كَثِيرٍ مِنَ الحَالاتِ، نَقْلاً عَمِيقاً لِلتُّفُؤذِ والسُّلْطَةِ إِلى المَجمَعاتِ والمُؤَسَّساتِ ذواتِ السُّلْطَةِ المَحَلِّيَّةِ. وَمِنَ الصُّرُورِيِّ أَنْ تُصَبِّحَ عَمَلِياتُ صُنعِ القَرارِ أَكْثَرَ شُمُولِيَّةً وَمَحَلِّيَّةً وَتَشَارِكِيَّةً في السَّنواتِ القادِمَةِ. لِكُلِّ شَعْبِ الحَقِّ والمسْؤُولِيَّةِ في تَحْدِيدِ مَسارِ التَّقَدُّمِ الخَاصِّ بِهِ، وَلِكُلِّ مَنهمُ مُساهِماتِهِ الحَيَويَّةِ في بِناءِ حَضارَةٍ أَكْثَرَ إِسْتِدَامَةً. عَلاوَةً على ذَلكِ، أَثْبَتَتْ التَّجَرِبَةُ أَنَّهُ بَدونِ إِلتِزامِ أولئِكَ الَّذينَ سَتَنأَثِرُ حَياتِهِمُ بِالقَرارِ، سَتُعاني البرامِجُ والسِّيَاساتُ مِنَ أَجْلِ تَرَسِيخِ جُذورِها في السُّكَّانِ الَّذينَ يَعتَمِدُ عليهمُ تَنفيذُها.

تَجمَلَةُ لِلاتِجاهاتِ نَحوِ الأَفلَمَةِ، يَتَطَلَّبُ صُنعُ القَرارِ المُناسِبِ أَيضاً إِتْخاذَ إِجْراءاتِ على مُستوياتِ تَتَجَاوَزُ الدَّوْلَةَ الوَطَنِيَّةَ، عِنْدَ الصُّرُورَةِ. هَناكَ العَديدُ مِنَ التَّحدِيَّاتِ البيئِيَّةِ والعابِرَةِ لِلحدودِ مِنَ حَيْثُ النِّطاقِ والتَّأثيرِ، وبِالتَّالي فَهِيَ عَيرُ قابِلَةٌ لِلحَلِّ مِنَ خِلالِ التَّشْرِيعاتِ على المُستَوَى الوَطَنِيِّ وَحَدَهُ. وَلِذلِكَ يَجبُ أَنْ يَتمَّ التَّعبيرُ عَنِ الإِهْتِمامِ المُشْرُوعِ بِالمُصالحِ الوَطَنِيَّةِ داخلِ الهَيَاكِلِ العالِمِيَّةِ الَّتِي تُسهِّلُ العَمَلَ الفَعَّالَ والمُنسَّقَ في خِدْمَةِ مَجمَعِ دَولِيٍّ مُزْدَهَرٍ. إِنَّ السَّبيلَ الوَاحِدَ القابلَ لِلتَّطْبِيقِ والمنتِجَهَ لِلأمامِ يَكْمُنُ في نِظامٍ مِنَ التَّعاونِ العالِمِيِّ المُتَعَمِّقِ.

تَعتَمِدُ فَعالِيَّةُ الجُهودِ على أَيِّ مُستَوَى على جُودَةِ العِلاقاتِ المُتبادَلَةِ بَيْنَهُم. فَقدَ يُمكنُ أَنْ تُصَبِّحَ عَمَلِيَّةُ صُنعِ السِّيَاساتِ على المُستَوَى الوَطَنِيِّ أو العالِمِيِّ مِهْمَةً ونَظَريَّةً وبِالتَّالي قَدَّ تَكونُ عَيرَ ذاتِ صِلَةٍ بِالواقِعِ أو تَأْتِي بِنتائِجٍ عَكْسِيَّةٍ، إِذا ما فُصِّلَتْ عَن طُروفِ القاعِدَةِ الشَّعبِيَّةِ. وبِالمِثْلِ، سَتَظَلُّ المُبادِراتُ على مُستَوَى المَجمَعِ مَحدُودَةٌ إِذا لَمْ تَكنُ مُرتَبِطَةً بِالعَمَلِياتِ العالِمِيَّةِ المُغْنِيَّةِ بِالإنْسانِيَّةِ كَكلِّ. سَتَكونُ هَناكَ حاجَةٌ إِذْنَ إِلى هَيَاكِلِ تُسهِّلُ نَقْلَ المَعْرِفَةِ والأَفْكارِ عِنْدَ إنْشاءِها مِنَ خِلالِ الحِبرَةِ العَمَلِيَّةِ والتَّحليلِ.

يجب أن تكون مسؤوليات الدول في النهوض برهانية شعوبها، والتي تتركز في نهاية المطاف على ازدهار البشرية ككل، ذات أهمية قصوى في تشكيل السياسة العامة. ولذلك، يجب تنظيم مُنتديات صنع القرار بطرق تضمن أولوية جهود الدول للتقدم بالصالح العام قبل الإهتمامات الأخرى الأكثر محدودية. فالعديد من الفضاءات التي يتم فيها تحديد القانون والسياسة اليوم تتأثر فعلياً بدرجة كبيرة بجهات أخرى أقل ما يذكر أن دوافعها منفعتها الذاتية من تكديس الأرباح المالية أو النفوذ السياسي. لذلك، هناك حاجة إلى آليات من شأنها أن تضمن أن هذه الأطراف، سواء كانت شركات مُعددة الجنسيات، أو كيانات إعلامية، أو منصات تكنولوجية، أو مجموعات مصالح خاصة، أو غيرها، لن يتم ضمها إلا بالقدر الذي تُعزز فيه مشاركتها الإستدامة طويلة الأجل، وتُعزز جهود ممثلي الشعب حسنة النية بدلاً عن تفويضها. فمثلاً في سياق الأمم المتحدة، يمكن أن يُطبّق ذلك على شكل سياسات تضمن عدم منح مُعاملة تفضيلية أو نفوذ لا داع له لأطراف غير وطنية والتي لديها موارد ضخمة نقدية أو غيرها.

غالباً ما تُعزى الفجوات بين حجم العمل اللازم لمواجهة تحديات المناخ والتدابير المُتخذة بالفعل إلى الغياب الملحوظ للموارد المالية. ومع ذلك، فإنّ التعبئة الحكيمة للموارد وإتفاقها للنهوض بالصالح العام، على مستويات تتناسب مع الإحتياجات الصائبة، هي مسؤولية أساسية للدولة. لذلك تتحمل المؤسسات الحاكمة واجباً حاسماً تجاه الأجيال الحالية والمقبلة. وتمنح هذه المسؤولية الدول تفويضاً معنوياً وأخلاقياً لجمع الموارد الكافية لمعالجة المتطلبات الملحة والمستقبلية، مع إيلاء الإعتبار اللازم لمعايير العدالة والقدرات والمسؤولية. كما يتطلّب أيضاً إتفاق هذه الموارد لتعزير رهاية البشرية، وليس في دعم أنماط الحياة غير المستدامة أو المدمرة. وتوسيع هذه المسؤوليات إلى المستوى العالمي، بالإضافة إلى إنعكاساتها الواضحة على السياسة الوطنية، سيتطلّب تعديلات كبيرة للترتيبات الاقتصادية بين الدول، ليس أقلها إتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيف التفاوتات الهائلة والمدمرة في الثروة بينها. تمّ تقديم مجموعة متنوعة من التدابير على مدى عدة عقود لتحقيق هذه الغاية، مثل آلية لضمان التئسيق الصريبي العالمي أو إطار لتقنين الدفق المالي غير القانوني. إذا تمّ تنفيذ هذه المقترحات بعناية، يمكن أن تنجز الكثير للإستفادة بشكل فائق من مجموعة الموارد العالمية المتاحة.

"[مبدأ وحدة الإنسانية] يُصِرُّ على خُضُوع الدَّوَاعِ والمصالح الوطنيَّة للمطالب
الضَّرُوريَّة لعالمٍ واحد. إنَّه يرفض المركزيَّة المُفرِطَة من ناحيَّة، ويتنَّصل من جميع
مُحاوَلات التَّطابق من ناحيَّة أُخرى."

من الكِتابات البَهايَّة المُقدَّسة



العالم الذي يُلُوخُ لنا

تعمل أعدادٌ مُتزايدةٌ من أجلِ رؤيةٍ تزدهر فيها حضارةٌ عالميةٌ في وئامٍ مع بيئتها الطبيعيّة. العالمُ الذي يُلُوخُ هو عالمُ التّكاملِ، والتّوازنِ والجمالِ، والنّضجِ. إنّه عالمٌ يَتَمَتّعُ بتصورٍ جديدٍ لتعريفِ التّقدمِ، ومليءٌ بالمجتمعاتِ والأفرادِ الذين يعملون معاً بدعمٍ من المؤسساتِ نحو تحقيقِ أعلى تطلّعاتِهِم. إنّه عالمٌ يَنحَرِّرُ تدريجاً من التّنازلاتِ الأخلاقيةِ في مجالاته الاجتماعيّةِ والاقتصاديّةِ والبيئيّةِ، والتي يتم الإصرار على ضروريّتها للتّقدّمِ باستمرارٍ.

بدأ فعلاً التَّحْرُكُ نَحْوَ هذه الرُّؤية، وَرَاحَها في إزدياد. وَتَمَّ الإِدْلاءُ بِالطُّمُوحاتِ النَّبِيَّةِ وَالْمُطالَبَةِ الآنَ بِالعملِ على نِطاقٍ لَمْ يَرِ مِنْ قَبْل. ومع ذلك، فَإِنَّ وَتِيرةَ التَّحَوُّلِ لَمْ تَزْتَقِ بَعْدَ إلى مُستوى ضَروراتِ السَّاعةِ. وَلَنْ يَضِيقَ نِطاقَ الخِياراتِ المُتاحَةِ لإِجراءِ التَّعديلاتِ اللَّازِمةِ إِلَّا إذا تَمَّ تَأجيلُ العملِ إلى المُستقبلِ. فَهَلْ سَتَقُومُ البَشَرِيَّةُ بِدَوْرِها بِناءٍ على حَقِيقَةِ أَنَّ مَصرِها وَمَصرِ الكوكبِ مُتَشابِكانِ بِشَكلِ قِطعي؟ أَمْ سَتَظَلُّ هُناكَ حَاجةٌ إلى كوارثِ أَكْبَرٍ لِتُخَفِّيرِها على التَّحْرُكِ؟

بدأ فعلاً التَّحْرُكُ نَحْوَ هذه الرُّؤية، وَرَاحَها في إزدياد.

الفَجْوةُ بَيْنَ النَّبِيَّةِ وَالعملِ هي واحدةٌ مِنَ التَّحَدِّياتِ المُرَكِّبَةِ الَّتِي تُواجِهُ البَشَرِيَّةَ اليومِ. وَلَكِنْ بالإمكانِ تَقْليصُ هذه الفَجْوةِ، وَأفرادٍ وَمُجتمعاتٍ وَدُولٍ يَقومُونَ بِنَصبِهِمُ في تَحْقِيقِ هذا الهَدَفِ كُلِّ يومٍ. ومع ذلك، لِكَيَّ يَزْتَقِيَ العملُ إلى المُستوياتِ المُطلوبَةِ، هُناكَ حَاجةٌ إلى إِجماعٍ وإِرادةٍ مُشترَكةٍ أَكْبَرُ قَدْرًا بَيْنَ الدُّولِ حَوْلَ القِيمِ الَّتِي تَتَطَلَّبُها المِرْجَلَةُ الحالِيَّةُ مِنَ تَطوُّرِ البَشَرِيَّةِ. كَمَا أَنَّهُ يَدْعُو إلى قَدْرِ أَعْظَمٍ مِنَ العَزْمِ في وَضْعِ تِلْكَ القِيمِ مَوْضِعَ التَّنْفِيزِ، وإِعادةِ الإلتِزامِ بِما يَعودُ بِالنَّعَمِ على الصَّالِحِ العامِّ، والتَّخَلِّيِ عَن كُلِّ ما يَقفُ في طَريقِ الإِستِجابَةِ لِلنِّداءِ الأخْلاقيِّ وَالعمليِّ لِلسَّاعةِ الحالِيَّةِ. وَبالفعلِ هذا مَسْعَى كَبِيرٍ، لَكِنْ فَوائِدُهُ سَتَكُونُ إِرْثًا لَا يُقَدَّرُ بِشَئٍ يَجِبُ تَرَكَهُ لِلأَجيالِ القادِمَةِ. دَعونا تَتَّجِدُ معا في الإرتِقاءِ إلى مُستوى مَطالِبِهِ.



Bahá'í
International
Community

Copyright © 2022 Bahá'í International Community

866 United Nations Plaza, Suite 120
New York, NY 10017, USA
www.bic.org